العدد (1756) السنة السابعة - الاثنين (29) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

بين علاوي والمالكي

حازم مبيضين

توقفت طويلاً عند العنوان حائراً، إسم من أقدم على الآخر علاوي أو المالكي، باعتبار أن ذلك قد يحتسب موقفاً، ثم توصلت إلى تخريجة أن علاوي كان الأقدم في موقع رئاسة الوزراء، وأنه حصل مع قائمته على العدد الأعلى من مقاعد مجلس النواب الجديد، والمهم عندي عدم احتسابي على أي منهما، بغض النظر عن من أعتبره الاجدر بقيادة العراق في المرحلة المقبلة، خاصة وأن لكل منهما مزايا تؤهله لذلك، ومع ضرورة الاعتراف بأنني لاأتمنى أن يعود بعثي إلى حكم العراق، فانني اعتقد أن علاوي ليس من طراز البعثيين الذين يتمنى عدم عودتهم، ومع ضرورة الاعتراف أيضاً بضرورة الخضوع لنتائج الانتخابات التشريعية، بغض النظر عن من تفرزه لقيادة البلاد، ذلك أن قناعتنا بالديمقراطية تملي علينا الخضوع للاكثرية، ولنتائج الصناديق النزيهة، وبغير ذلك كيف نستطيع التمييز بين نظام القائد الضرورة، وبين النظام الجديد إن كان يسعى لاقناعنا بضرورة قائد ضرورة جديد وإن اختلف الحزب الذي ينتمي إليه كل منهما.

قبل ظهور نتائج الاقتراع لم يكن مهماً عندنا غير أن يتم الاستحقاق الانتخابي الدستوري بأقل قدر من الخسائر، وفي هذا الإطار فان إيمان العراقيين بالتجربة الديمقراطية التي كانت ممنوعة عليهم لعدة عقود، أفشل كل محاولات الإرهابيين لعرقلة الانتخابات، أو لمنع طائفة معينة من المشاركة فيها، ولم تفلح العمليات الارهابية القليلة التي انفجرت هنا أو هناك، في منعهم من ممارسة حقهم وواجبهم الوطني، أما اليوم فان الاهتمام ينصب على من سيقود العراق خلال الأربع سنوات المقبلة، والمنافسة بحسب النتائج محصورة بين علاوي والمالكي، وتعتمد على قدرة كل منهما على بناء تحالفات جديدة مع الكتل الأخرى الفائزة، تتيح له تجميع الأصوات اللازمة لتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة.

علاوي إذا نجح في بناء تحالف يقوده إلى رئاسة الحكومة سيبتعد بالعراق عن التخندق الطائفي، وسيبني علاقات مودة مع محيطه العربي، وسينفس الاحتقان السائد عند السنة الذين ساهمت مشاركتهم الكثيفة في فوزه، ولن يكون صعباً عليه جذب الأكراد، وهو يعلن أنه سيتعامل مع إيران وتركيا بما يحقق مصلحة العراق، والمالكي إذا استطاع بناء تحالف قوي سيكون قد تحالف بشكل آخر مع جهات ستضمن لإئتلاف دولة القانون قيادة الحكومة، ولكن من دون أن يعود المالكي رئيساً للوزراء، نظراً لان من يستطيع التحالف معهم يرفضون عودته لموقعه، وهنا سيبرز دور الفائزين بالمرتبتين الثالثة والرابعة، إضافة للكيانات التي جمعت عدداً أقل من الاصوات، لكنه سيتيح لها فرض شروطها على من يرغب بضمها إلى تحالفه البرلماني، ولعل هذا مايدفع البعض إلى توقع طرح إسم ثالث لتولي الرئاسة، خصوصاً وأن التحالف بين المالكي وعلاوي يبدو بعيداً، وأقرب إلى المستحيل.

بغض النظر عن من سيقود العراق في المرحلة المقبلة، فان النجاح في عبور هذا الاستحقاق يسجل أولاً وأخيراً للعراقيين، خلال عملية الاقتراع وبعد إعلان النتائج، والمأمول أن لايحاول بعض الحزبيين المتعصبين سرقة هذا النجاح وتحويله إلى فشل سيرافق مسيرة العراق لعدة عقود، وأن يرضى الجميع بالنتائج التي أفرزتها الصناديق لترسيخ التجربة الديمقراطية في بلاد الرافدين.

من سيشكل الحكومة المقبلة ؟

شروط قاسية للتحالفات.. والتنازلات مفتاح حلحلة العقد

من يشكل الحكومة؟ سؤال يطرحه ويتداوله العراقيون ليل نهار الا ان الجواب يبقى حائرا ففي ضوء النتائج التي اعلنتها المفوضية والتي افرزت أربعة ائتلافات متقاربة من حيث عدد الأصوات والمقاعد، متجانسة حينا ومتنافرة حينا آخر: ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي، دولة القانون بزعامة نوري المالكي، الائتلاف الوطني العراقي والتحالف الكردستاني. هذا الفرز يدل على ان كل شيء سيكون شاقاً وصعباً في ضوء التنافس المحتدم بين القوى السياسية الرئيسة، والسجال الحاد الذي بدأ حول آلية التشكيل. والصيغتان الأكثر تداولاً الان حكومة اكثرية تنتج عن ائتلاف جديد، وحكومة توافقية واسعة تشارك فيها كل الأطراف التي خاضت المعركة وهذا ما اكد عليه الرئيس جلال طالباني.

برهم صالح

هناك ملفات مهمة تحتل الاولوية في حواراتنا منها المناطق المتنازع عليها والبيشمركة وقانون النفط

إياد علاوي

ان تعبير الكتلة النيابية الاكثر عدداً يعني الكتلة الفائزة في الانتخابات وليس الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات

قصي السهيل:

ان الائتلاف الوطني يؤيد في تشكيل الحكومة الجديدة ان تضم الغالبية السياسية بعيداً عن الحسابات الطائفية والمذهبية

إياد السامرائي:

لا بد من ان تكون الحكومة المقبلة توافقية وان طروحات حكومة الغالبية السياسية لا يمكن تحقيقها عملياً

عزت الشابندر:

اننا لا نحبذ حكومة توافقية يشارك فيها الجميع بل حكومة ائتلافية تضم الكتل الكبيرة فقط الفائزة بشكل اساسي

بغداد / المدى

ان مشاركة العراقيين في الانتخابات البرلمانية الاخيرة كانت وقوفا امام الطغاة والقتلة وان العراق اليوم وبعد ظهور نتائج الانتخابات يتطلع الى تشكيل حكومة قوية تضم كل الاطياف العراقية، من جانبها ابدت المرجعية الدينية في النجف موقفا محايدا من كل الاطراف، حيث اعلن مصدر مقرب من مكتب المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني: ان المرجعية لا تريد ادارة العملية السياسية بل تريد الارشاد فقط، مشيرا الى ان المرجعية منحت الناخب الفرصة كي يقرر ويحسم أمره ويكون مسؤولاً عن قراره، مشددا على ان المرجعية لا تستطيع ان تقود العملية السياسية وستبقى بعيدة عن التدخل في نتائج الانتخابات وتشكيل الائتلافات.

من سيشكل الكتلة الأكبر ؟

من سيضمن تشكيل الكتلة الاكبر في البرلمان سؤال يحير القاده السياسيين لابسبب الاستحقاقات التي حصلت عليها كل كتلة وانما بسبب الشروط التي تضعها كل كتلة للدخول في التحالفات مع القائمة العراقية، وقائمة دولة القانون التي اعلنت كل منها انها الاقرب الى تشكيل الحكومة، الى ذلك اكد قادة دولة القانون، ان للمالكي حظوظا اكبر في تشكيل الحكومة المقبلة.

فيما اكد إياد علاوي ان حوارات قائمته مقتصرة مع التحالف الكردستاني والصدريين والمجلس الأعلى الإسلامي وكيانات وشخصيات سياسية عراقية وطنية أخرى، مضيفا انه لمس حرصهم على التحالف وفق أسس وطنية.

من جانبه أكد رئيس حكومة إقليم كردستان، برهم صالح، أن هناك ملفات مهمة وتحتل الأولوية في التباحث مع أي كتلة نتحالف معها، وهي: «المناطق المتنازع عليها، وملف البيشمركة، وقانون النفط والغاز والموارد والثروات الطبيعية».

واضاف صالح: ان الكتلة الكردستانية ستتعامل بانفتاح مع كل القوائم الفائزة في الانتخابات التشريعية التي جرت في البلاد مؤخرا، وهناك معايير محدودة هي التي ستحدد اتجاهات تحالفاتنا، وأهمها الالتزام بالدستور، والقبول بمبدأ المشاركة الحقيقية في صناعة القرار في الحكومة وبضمانات عملية تمنع أي تفرد بالسلطة وتمنع أي إقصاء أو تهميش للمكونات الأساسية في المجتمع العراقي.

وكان تعبير الكتلة الاكبر قد اثار سجالاً بين المكونات السياسية وقد ردت المحكمة الاتحادية على كتاب مكتب رئيس الوزراء، المتعلق بتعبير "الكتلة النيابية الأكثر عدداً"، وقالت انه "يعني: ان الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب أيهما أكثر عدداً فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة أو الكتل الأخرى بتشكيل مجلس الوزراء استناداً إلى أحكام المادة (٧٦) من الدستور.

ويفتح هذا التفسر الباب امام تكليف كتلة اخرى غير كتلة "العراقية"، في حال تمكنت قائمة "دولة القانون" من التحالف مع كتل اخرى مثل" الائتلاف العراقي الوطني" او غيره والاندماج في كتلة واحدة.

الا ان رئيس القائمة العراقية اعتبر في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا ان تعبير الكتلة النيابية الاكثر عددا، يعني الكتلة الفائزة في الانتخابات، وليس الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات.

دولة القانون هل سيشكل الكتلة الاكبر؟

من جهته قال عضو ائتلاف دولة القانون جابر حبيب جابر إن "حظوظ ائتلاف دولة القانون في تشكيل الحكومة اكبر من الائتلافات الأخرى، لأنها حصلت على أكثر الأصوات في الشارع العراقي"، مستدركا بالقول "لكن في حال فرضت اية قوائم علينا شروطاً مقيدة، فان ذلك يعتبر مشكلة للناخب العراقي، مرجحا ان تتحالف دولة القانون مع الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني".

ويعتبر جابر أن "أعضاء الائتلاف الوطني يدركون جيدا حجم دولة القانون وبالتالي فان تشكيل الحكومة سيكون على اساس اوزان الكتل التي تستطيع تشكيل الحكومة المقبلة، ولم يستبعد جابر إمكانية التحالف مع كتل في بعض القوائم، مستدركا لكن في حالة مطالبتهم برئاسة الوزراء سيكون الأمر مرفوضا، بحسب تعبيره.

محاولات تشكيل الحكومة سبقت إعلان نتائج الانتخابات

فيما قال عضو القائمة العراقية جمال البطيخ: إن محاولات تشكيل الحكومة كانت قبل إعلان نتائج الانتخابات تسير عبر الحوارات وبعد إعلان النتائج شكلت القائمة العراقية لجنة برئاسة عضو القائمة العراقية رافع العيساوي، تتولى مهمة المباحثات مع القوائم التي نسعى الى التحالف معها".

واضاف بطيخ بحسب تصريح صحفي: ان القائمة قطعت شوطا كبيرا في الحوارات مع الائتلاف الوطني العراقي والتحالف الكردستاني، مشيرا الى أن تلك الكتل ابدت تجاوبا كبيراً مع القائمة العراقية، ونأمل خلال الأيام المقبلة الوصول الى اتفاق حول تشكيل الحكومة، بحسب قوله.

وتابع: ان بعض الكتل التي نسعى الى التحالف معها لديها اجندات تسعى الى تطبيقها على حساب الآخرين"، لافتا الى أن التحالف الكردستاني طلب ضمانات قبل الدخول في اي تحالف لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بكركوك.

التيار الصدري هل سيحسم الصراع؟

الى ذلك يرى المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي أن التيار الصدري أصبح في الوقت الحالي الورقة الرابحة في تشكيل الحكومة بعد ان حصد التيار غالبية اصوات الائتلاف الوطني".

ويضيف الصميدعي في حديث صحفي: أن الخطوة الاولى لتشكيل الحكومة تبدأ من التيار الصدري الذي ستشكل كتلته ثقلا كبيرا في البرلمان المقبل"، مشيرا الى أن "ابعاد التيار الصدري عن تشكيلة الحكومة المقبلة سيكون مخاطرة كبيرة.

واوضح الصميدعي: أن المالكي صاحب الحظ الأوفر في التحالف مع الائتلاف الوطني ومن الممكن ان يحظى بولاية ثانية في حال موافقة التيار الصدري على التحالف معه، مؤكدا أن الحكومة لا يمكن ان تخرج عن دائرة الائتلافين وستذهب العراقية الى المعارضة البرلمانية كي تستطيع مستقبلا مراقبة اداء الحكومة وعندها ستزداد حظوظها بقوة.

بين التوافقية وحكومة استحقاق انتخابي

تبدو فرصة تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية خياراً معقداً لجهة صعوبة توزيع المناصب والمهمات الاساسية والحقائب ما يعني اعادة سيناريو الحكومة الحالية الذي يحظى بتحفظات عديدة، لكنه عمليا الأكثر احتمالاً لتدارك تشكيل حكومة أغلبية بتفويض محدود من المكونات الاساسية.

في المقابل تتراجع طموحات بعض القوى السياسية لترشيح شخصيات معينة للمناصب الحكومية الأساسية، بما فيها منصب رئيس الحكومة، والتنازل عن مواقف او وعود انتخابية قطعت للناخبين باعتبار ذلك من مستلزمات التوافق، وتجربة الحكومة الحالية التي تشكلت في عام ٢٠٠٦ تشكل مثالاً. والمضي قدما في تشكيل حكومة اغلبية تقتصر على تحالف يقتصر عدد اعضائه على منح الثقة سيفتح احتمالات تعطيل العملية السياسية برمتها بسبب حدة الخلافات بين الاطراف المتصارعة.

القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر قال في حديث صحفي: إننا لا نحبذ حكومة توافقية يشارك فيها الجميع ، بل حكومة ائتلافية تضم الكتل الكبيرة فقط الفائزة بشكل اساسي، وهو ما يعني الغالبية السياسية، وما يفسح المجال للعمل الحكومي بشكل اكثر ديناميكية من جهة، ويعمل على تأسيس قوة رقابية قوية وحقيقية في البرلمان من جهة ثانية، مضيفا إن تشكيل حكومة لا يستطيع رئيس وزرائها إقالة وزير غير كفوء او غير نزيه لا يمكن أن تخدم البلاد، والواقع العملي اثبت ذلك في الحكومة الحالية المنتهية ولايتها.

واوضح ان الكتلة البرلمانية التي يخرج منها الوزير الفاسد الذي يواجه احتمال الاقالة والاستبعاد مثلا ستعمل على منع او عرقلة التصويت على إقالته في البرلمان.

فيما يشير عضو الائتلاف الوطني العراقي قصي عبد الوهاب، القيادي في التيار الصدري إن الائتلاف الوطني يؤيد في تشكيل الحكومة الجديدة ان تضم الغالبية السياسية وهي الاطراف التي فازت في الانتخابات بشكل واضح بعيدا عن الحسابات الطائفية والمذهبية.

واوضح السهيل: ان نظرية اشراك كل من يحوز على عدد من مقاعد البرلمان ولو كان قليلا، في الحكومة، باعتباره ممثلا عن جهة قومية او طائفية او سياسية، امر غير صحي ، كونه يؤسس لتقاسم المناصب الحكومية على أسس المحاصصة بعيدا عن ارادة الناخب وهو امر يعاكس النظام الديموقراطي البرلماني الذي ينص عليه الدستور العراقي، ومبدأ تداول السلطة، مضيفا ان ذلك سوف يمنع ايجاد رقابة برلمانية حقيقية على عمل السلطة التنفيذية من خلال رصد ومتابعة عمل الحكومة، لمنع حصول الاخطاء والمخالفات وتصحيحها داخل البرلمان في حال وقوعها فالقوة المعارضة تهيئ نفسها للانتخابات المقبلة، وقد تفوز فيها فيما تتحول القوة الحاكمة الى قوة معارضة.

اطراف سياسية أخرى تبدي تحفظها على مثل هذه الطروحات. كتلة التحالف الكردستاني مثلا، تعتبرها محاولة للعودة الى السلطة المركزية وايجاد نظام دكتاتوري تسلطي، فيما تشير جبهة التوافق العراقي الى أن حكومة غالبية سياسية ممكنة نظريا لكنها في الواقع مستحيلة في ضوء الخلافات المستحكمة وانعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين.

فيما يؤكد القيادي في الحزب الاسلامي إياد السامرائي رئيس مجلس النواب المنتهية ولايته أن الحكومة المقبلة لا بد من ان تكون توافقية، مشيرا الى أن الطروحات التي تدعو الى تشكيل الحكومة بالغالبية السياسية لا يمكن تحقيقها عمليا إذ ان القوى الفائزة في الانتخابات لا بد من اشراكها في الحكومة، وهو أمر يعني تقاسم المناصب الحكومية وهو ما يعني شكلا توافقيا للحكومة.

ويلفت السامرائي الى ان نجاح ائتلاف واحد او ائتلافين في تشكيل الحكومة مهما جمع هذان الائتلافان من مقاعد داخل البرلمان أمر مستحيل، في ضوء ما افرزته نتائج الانتخابات.

من سيشكل الحكومة؟

بغض النظر، عما تؤكده كل الكيانات المشاركة، الرابحة منها قبل الخاسرة، عن حدوث عمليات تزوير وتجاوزات في الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي جرت في العراق، فان السؤال الاهم المطروح الان هو: من سيشكل الحكومة القادمة؟

فقد طالبت اوساط سياسية الكتل النيابية التي ستتمثل في البرلمان المقبل والتي حققت نتائج متقدمة في الانتخابات التشريعية بالتمسك بالثوابت الوطنية ونبذ الخلافات السابقة من اجل الاسراع في تشكيل الحكومة المقبلة، معربة عن اعتقادها بأن الاعلان عن عدم وجود خطوط حمر لابد ان يخضع لاجراءات عملية تلغي التنافس في الحصول على المناصب، ولاسيما ان الساحة العراقية وبعد اعلان نتائج الانتخابات شهدت بروز اكثر من مرشح لرئاسة الحكومة وفي هذا الشان دعا القيادي في حزب الفضيلة الاسلامي باسم شريف الاطراف العراقية التي ستتمثل في البرلمان الى الاتفاق على تسمية مرشح واحد لرئاسة الحكومة ، وقال شريف لـ (المدى): لم يحصل احد او ائتلاف على الاغلبية البرلمانية تمكنه من تجاوز الصعوبات وتشكيل الحكومة، بترشيح من يشاء ، والدستور العراقي حدد انتخاب رئيس الجمهورية بثلثي اعضاء البرلمان ، الامر الذي سيفرض ايجاد نوع من التوافقات، ولذلك بات من الصعب على مراقب المشهد السياسي تحديد الشخصية المرشحة لرئاسة الحكومة، وفي ضوء ذلك لابد من اتفاق يعتمد الثوابت الوطنية لتنفيذ متطلبات مرحلة مابعد الانتخابات.

مشيرا الى بروز مشكلة تعدد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء وصعوبة انضمامهم لتحالف موحد: "هناك مشكلة اخرى تتعلق بوجود اكثر من شخصية تتطلع لمنصب رئيس الوزراء، وهذا يؤكد صعوبة تحالفهم في ائتلاف لتسمية شخصية تتولى مسؤولية تشكيل الحكومة ومقابل ذلك يجب نبذ الخلاف، والتمسك بالثوابت الوطنية للاسراع في تشكيلها ".

من جانبه اكد القيادي في القائمة العراقية عدنان الجنابي دعم وتأييد معظم الكتل النيابية التي ستتمثل في البرلمان ترشح زعيم قائمته إياد علاوي لرئاسة الحكومة المقبلة ،لاحتفاظه بعلاقات طيبة مع معظم الكتل النيابية ، وقال لـ" المدى"علاقات إياد علاوي واضحة مع التحالف الكردستاني ، والائتلاف الوطني ، ومع شخصيات من دولة القانون ، الامر الذي يؤهله ليكون رئيسا للوزراء والايام المقبلة ستثبت ذلك " مشيرا الى حرص علاوي على تنفيذ برنامج قائمته الانتخابية ، والمتضمن اقامة علاقات طيبة مع دول الجوار: نعتقد بان علاوي هو الافضل في تنفيذ برنامج القائمة والمتضمن التشديد على استقلالية القرار السياسي العراقي، والحد من التدخل الاقليمي ، واقامة علاقات طيبة ومتوازنة تعتمد الاحترام المتبادل مع دول الجوار وبلا استثناء".

وفي اطار استمرار الحوار لدمج الائتلافين ، نفى القيادي في دولة القانون حسن السنيد التقاطع مع التيار الصدري ، مؤكدا السعي لتشكيل كتلة نيابية موحد مع الوطني العراقي. وقال السنيد لـ المدى: ان التيار الصدري مكون مهم في الائتلاف الوطني ، ونحن في حوار متواصل معه ، وحصل لقاء بين المالكي والهيئة السياسية للتيار، واسفر عن رؤى مشتركة ومتقاربة تجاه الكثير من القضايا ، واعتقد لايوجد اي تقاطع بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري". لافتا الى استمرار الحوار مع الائتلاف الوطني العراقي لتشكيل كتلة نيابية داخل البرلمان المقبل بحسب تعبيره: "شكل الائتلافان لجنة مشتركة لغرض اندماجهما في البرلمان ، وتحديد اطر الائتلاف الجديد".

يبقى التساؤل قائما فبعد الارقام التي اعلنتها المفوضية العليا للانتخابات والتي اظهرت ان ايا من القوائم الكبرى الفائزة غير قادرة على تشكيل الحكومة بمفردها. تصبح المسألة معقدة جدا للاسباب التالية:

١- ائتلاف دولة القانون يحتاج الى الائتلاف الوطني العراقي ، ولو قدر له ان يحصل على مثل هذا الدعم فان ذلك لا يكفي وربما سيحتاج الى التحالف الكردستاني. العلاقة بين دولة القانون والتحاف الكردستاني غير سالكة، ولذلك سيلجأ ائتلاف دولة القانون ربما الى الاحزاب الاسلامية الكردستانية والقوائم الصغيرة (التوافق ووحدة العراق) والاقليات. وبذلك تكون الحكومة ذات صبغة اسلامية اكثر من السابق، وهو امر لاتحبذه الادارة الامريكية.

٢- العراقية تحتاج الى شريك كبير قد يكون الائتلاف الوطني العراقي، وتحتاج ايضا الى القوائم الصغيرة. وهذا التحالف هو امر صعب التحقيق ايضا. ولا أظن اصواتهم معا تكفي لتشكيل الحكومة بدون دعم التحالف الكردستاني. ومسألة اقامة تحالف بين العراقية والتحالف الكردستاني هي من سابع المستحيلات بوجود اسامة النجيفي وبعض الشخصيات التي اطلقت تصريحات معادية للاكراد.

٣- لم يبق الا احتمال ثالث الا وهو تشكيل الحكومة من قبل ائتلاف دولة القانون وبعض اطراف الائتلاف الوطني العراقي والتحالف الكردستاني وجماعة التوافق، وبعض من اطراف العراقية، وهو الحل الاقرب الى الواقع حاليا ويمثل نضال معظم القوى التي ناهضت نظام صدام حسين بالفعل

.وهذه الحكومة ستحصل على الاغلبية في البرلمان ولكن مع وجود معارضة قوية مكشوفة متكونة من القائمة العراقية وبعض القوائم الصغيرة اي ان المعارضة ستكون في البرلمان القادم بحدود ١٠٠ نائب. علما ان ممثلي الاقليات سيدخلون في كل الاحتمالات المطروحة ويفضل الا ينحازوا لاي طرف من الاطراف وان تدعهم هذه الاطراف بسلام.

محللون سياسيون:

التيار الصدري اصبح في الوقت الحالي الورقة الرابحة في تشكيل الحكومة بعد ان حصد غالبية اصوات الائتلاف الوطني.

نتائج صناديق الاقتراع وتشكيل الحكومة المقبلة